

Distr.: General  
20 November 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:  
التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي  
الدورة الرابعة  
جنيف، ٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

### تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

#### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... موجز الرئيس	أولاً -
٢	..... البيانات الافتتاحية	ألف -
٢	..... الترتيبات الإقليمية لتعزيز التجارة والتنمية	باء -
٤	..... تمويل التجارة: التحديات والفرص	جيم -
٥	..... هل تغير مصارف التنمية في بلدان الجنوب المشهد المالي؟	دال -
٨	..... التجارة والتمويل في سياق سلاسل القيمة العالمية	هاء -
٩	..... المسائل التنظيمية	ثانياً -
٩	..... انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
٩	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٠	..... الوثيقة الختامية للدورة	جيم -
١٠	..... اعتماد التقارير	دال -
١١	..... الحضور	المرفق



## أولاً - موجز الرئيس

### ألف - البيانات الافتتاحية

١- ركزت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، على تمويل التجارة وعلى دور المؤسسات المالية الإقليمية في تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب.

٢- وأشار السيد بتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن تأثير الأزمة يطرح مسائل خطيرة بشأن مرونة وفعالية النظام المالي الدولي، بما في ذلك قدرته على دعم توسع التجارة الدولية. ومع ذلك، تشير المبادرات الحديثة إلى حدوث زيادة في التكامل والتعاون بين بلدان الجنوب في بيئة ما بعد الأزمة. وأشار إلى أن عدة بلدان نامية تحولت بصورة متزايدة إلى الترتيبات الإقليمية من أجل تعزيز الروابط بين التجارة والتمويل والتنمية، وأشار أيضاً إلى إجراء نقاش واسع بشأن أفضل طريقة للجمع بين الهياكل المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل دعم التنمية المستدامة والشاملة. وقال إن ظهور أقطاب نمو جديدة في الجنوب قد زاد الاهتمام بتلك الترتيبات وبنطاق المبادرات بين بلدان الجنوب الرامية إلى دعم نمو الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، أدى انتشار سلاسل القيمة العالمية إلى تحسين إمكانية اتباع طرق جديدة للتنمية من خلال المشاركة في الحلقات الدنيا لهذه السلاسل. غير أن الفوائد التي عادت على البلدان النامية من هذه المشاركة لم تتحقق تلقائياً، وإنما تعرضت للاختلال بسبب الصدمات المالية والتجارية.

٣- واستعرض رئيس الجلسة، السيد ج. مانزو، أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وركز على آثارها على بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وعلى كيفية تعزيز الروابط فيما بين البلدان التي تختلف في الثروات والقدرات والتاريخ المؤسسي. وشدد على أهمية النظر في طريقة تأثير خفض تمويل التجارة في فترة ما بعد الأزمة في التنمية الطويلة الأجل، وفي أفضل الطرق لمواجهة تأثير الأزمة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين الوكالات.

### باء - الترتيبات الإقليمية لتعزيز التجارة والتنمية

٤- عرض الخبراء، في الدورة الأولى، بعض الاتجاهات والتحديات الرئيسية المتعلقة بالتجارة والتنمية في البلدان النامية. وتناول المتحدث الرئيسي، السيد خوسيه لويس سيلفا مارتينوت، وزير التجارة الخارجية والسياحة في بيرو، إمكانية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل دعم التنمية، وتناول أيضاً تزايد أهمية بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي، لا سيما في التجارة العالمية. وعرض حالة بيرو بالتفصيل، وبيّن كيف يمكن أن يسهم الانفتاح الاقتصادي

المخطط والاتفاقات البناءة مع بلدان أخرى، لا سيما في الجنوب، في تحسين النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية.

٥- وقد أسفر انتعاش أسواق السلع الأساسية والاتجاه المتصاعد في أسعارها عن تولد موارد إضافية يمكن استخدامها لدعم التنوع الاقتصادي. غير أن التقلب الحديث في أسواق السلع الأساسية أدى إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى بيرو واقتصادات نامية أخرى. وأجرى الخبراء تحليلاً لهذا الوضع وللصعوبات الأخرى التي تواجهها البلدان النامية من جراء الترتيبات المالية والنقدية الدولية، وركزوا على أهمية التعاون النقدي والمالي على الصعيد الإقليمي من أجل التغلب على هذه الصعوبات. كما تناولوا بالدراسة تأثير الأزمات المالية وأزمات ميزان المدفوعات على البلدان النامية، بما في ذلك آثار أزمة منطقة اليورو ودروسها الأعم. وأدت التدفقات الرأسمالية غير المقيدة، لا سيما في الظروف الحالية للأزمة العالمية، إلى صعوبات خطيرة بالنسبة للبلدان النامية، إما بنقص تمويل التنمية وإما بالتدفقات الرأسمالية المفرطة وتدفقات رؤوس أموال المضاربة، ما يسبب عادة عدم اتساق في أسعار الصرف وقد يؤدي إلى صعوبات أمام استقرار العلاقات التجارية الخارجية والنظام المالي المحلي. وناقش الخبراء النطاق المتاح لمزيد من التعاون في مجال السياسات المالية والنقدية فيما بين البلدان النامية، ولا سيما المزايا المحتملة للترتيبات التجارية التي تجنب تلك البلدان الحاجة إلى تسوية عملائها بالعملة الدولية التقليدية.

٦- وتوضح نظرة إلى أنماط التجارة في مختلف المناطق أن أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني من عدم تنوع صادراتها، سواء من حيث السلع أو من حيث الأسواق، رغم ما طرأ مؤخراً من تحسن على الأسواق نتيجة تزايد مشاركة بلدان الجنوب في التجارة العالمية. وسلط الخبراء الضوء على الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن مصادر هشاشته، وإلى تبني التحول الهيكلي والتصنيع من أجل تعزيز النمو الذي تحقق خلال العقد الأخير. ويتطلب تحقيق ذلك حيزاً سياسياً وتمويلياً من أجل حل المشاكل الهيكلية الجذرية. غير أن الترتيبات المالية للمؤسسات المالية العالمية تلجأ على الأرجح إلى الشروط السياسية التي تقلص الحيز المتاح لاختبار السياسات غير التقليدية وللإبداع. أما المؤسسات المالية الإقليمية، فعلى العكس من ذلك، يمكنها أن تدعم بصورة فعالة البلدان النامية في الحصول على حيز سياسي أوسع لتجربة استراتيجيات إنمائية بديلة. وقد نُفذت ترتيبات مالية إقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتحقق نجاح أكبر في آسيا وأمريكا اللاتينية، ويوجد مجال واسع لمزيد من التقدم في أفريقيا.

٧- ونظر الخبراء أيضاً في دور التعاون الأوثق في مجال السياسات المالية والنقدية في بلدان الجنوب وفي الحاجة إلى هذا التعاون، وكذلك في مزايا إنشاء صناديق احتياطية مشتركة ومصارف للتنمية الإقليمية فيما بين البلدان النامية. ويمكن للشبكات الإقليمية للتعاون بشأن السياسات النقدية والمالية وسياسات الاحتياطي وسعر الصرف أن تدعم جهود البلدان النامية

الرامية إلى تحقيق مزيد من الأمن المالي والأمن لميزان المدفوعات. وتلك المبادرات يمكن أيضاً أن ترفع الكفاءة الاقتصادية وأن تحد من تكاليف الإنتاج في الشركات العاملة في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الخبراء المبادرات التي طرحتها مؤخراً الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

## جيم - تمويل التجارة: التحديات والفرص

٨- ناقشت الدورة الثانية إسهام مؤسسات بلدان الجنوب المعنية بتمويل التنمية، لا سيما مصارف التصدير والاستيراد، في تمويل التجارة. وعرضت هذه الدورة رؤية وأفكار خبراء تمويل التجارة من مناطق وبلدان نامية مختلفة، حيث قدم الخبراء معلومات مفصلة عن الاتجاهات الحديثة في التجارة العالمية والتجارة بين بلدان الجنوب، والعقبات التي يواجهها تمويل التجارة، والأشكال الجديدة للتعاون فيما بين مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية من بلدان الجنوب.

٩- ووثق الخبراء التوسع الباهر في التجارة بين بلدان الجنوب التي نمت بسرعة تعادل ضعف سرعة نمو التجارة بين بلدان الشمال والجنوب في تسعينات القرن الماضي وفي العقد الأول من القرن الحالي. ورغم أن تمويل التجارة كان عاملاً رئيسياً أسهم في توسع التجارة، فإن الاتجاه الحالي ليس بالغ الإيجابية، ولا تزال المتطلبات المتزايدة لتمويل التجارة في بلدان الجنوب غير ملبأة جزئياً. وقد عزا الخبراء هذا النقص في تمويل التجارة إلى ضعف الانتعاش العالمي وإلى خفض القروض التي تقدمها المصارف في منطقة اليورو. وشدد الخبراء أيضاً على دور تفادي الخطر وزيادة علاوات تحمل المخاطرة.

١٠- وفيما يتعلق بأفريقيا، أدت أوضاع الاقتصاد الكلي العالمية غير المواتية إلى تفاقم المشاكل في المجالات التالية: قطاع مالي يعاني من تخلف مزمن، والقدرة المحدودة للمصارف على تنظيم صفقات تمويل التجارة والمشاريع، وضعف رسملة المصارف، ومحدودية الدعم المؤسسي الوطني المقدم لتمويل التجارة (يفتقر ١٥ بلداً من مجموع ٥٤ بلداً أفريقياً إلى مؤسسات تمويل الصادرات، ولدى ٤ بلدان فقط مؤسسات كاملة المقومات لتمويل التجارة وآليات للدعم). وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي، رأى الخبراء أن التغييرات من اتفاق بازل الأول إلى اتفاق بازل الثاني تمثل عاملاً مهماً آخر يثبط تمويل التجارة ويرفع تكاليفه. والواقع أن اتفاق بازل الثاني طرح مفهوم التصنيفات السيادية، وهو ما رفع بدوره تكاليف تمويل التجارة، لا سيما فيما يخص البلدان النامية.

١١- وخلص التقييم العام الذي أجراه الخبراء إلى أن سعر تمويل التجارة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية لا يعبر عن المخاطر الفعلية التي تواجهها الجهات المقرضة، لا سيما في ضوء انخفاض خطر التخلف عن السداد. وفيما يتعلق بدور وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية،

التي يوجد معظمها في البلدان المتقدمة، أشار الخبراء إلى الحاجة الملحة إلى مزيد من الدراسة لهذه المسألة.

١٢- وكان هناك تعاون متزايد بين مؤسسات تمويل التنمية ومصارف التصدير والاستيراد من أجل التغلب على هذه الصعوبات ودعم التجارة بين بلدان الجنوب. وقد جرى هذا التعاون جزئياً في إطار الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية، وهي مبادرة يقودها الأونكتاد بهدف حشد الموارد المالية والتقنية لدعم تدفقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب. وقد قامت الشبكة بدور بالغ النشاط في تقديم تسهيلات ائتمانية ثنائية لدعم التجارة، لا سيما أثناء الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد شارك أيضاً في التعاون المتزايد فيما بين الوكالات الجنوبية مصارف إئتمانية من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهي المصارف التي عززت التمويل بالعملة المحلية؛ ومصرف التصدير والاستيراد بالهند الذي قدم المساعدة التقنية لبلدان نامية أخرى - ومن هذه المساعدة، مثلاً، تبادل الخبرات في هيكله منتجات تمويل التجارة؛ ومنتدى مصارف التصدير والاستيراد الآسيوية الذي قدم الدعم في مجال المعلومات التقنية إلى البلدان الأعضاء من أجل وضع برامج تهدف إلى تمويل التجارة. وشارك في التعاون على صعيد الحكومات الوطنية اتحاد المقاصة الآسيوي، والاتفاق الثنائي بين الأرجنتين والبرازيل لتسوية العملات، الذي يهدف إلى تيسير التسوية التجارية.

١٣- وتشمل التطورات الإيجابية الأخرى إنشاء آليات لتوجيه جزء من احتياطات العملات الأجنبية الضخمة التي تحتفظ بها المصارف المركزية في البلدان النامية نحو تمويل التجارة والتنمية في بلدان الجنوب. وأنشأ مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي برنامج الإيداع/الاستثمار في المصرف المركزي، بهدف توجيه جزء من الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها المصارف المركزية في أفريقيا نحو تمويل التجارة ومشاريع أخرى في أفريقيا.

١٤- وتؤدي المصارف الإقليمية دوراً مهماً في تعزيز التمويل والتعاون بين بلدان الجنوب؛ ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز مؤسسات تمويل التجارة والتنمية في الجنوب. فمثلاً، ينبغي للحكومات أن تحسن قدرة اتفاقات التعاون الاقتصادي على تحمل المخاطر بإتاحة مزيد من رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، اقترح الخبراء تعزيز استخدام ترتيبات الدفع الثنائية فيما بين اقتصادات الجنوب، وإنشاء صندوق جديد لسوق رأس المال يُخصص للتجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، وتحسين قدرات المصارف التجارية في البلدان النامية على التعاون، وإنشاء آليات مبتكرة لتوجيه الموارد المالية المتجمعة في الجنوب نحو دعم التجارة والتنمية.

## دال- هل تغير مصارف التنمية في بلدان الجنوب المشهد المالي؟

١٥- تتمتع مصارف التنمية الإقليمية بوضع يتيح لها التعامل مع حالة عدم التيقن فيما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية الكبيرة الطويلة الأجل والداعمة للتجارة والتنمية، ويمكنها

مساعدة البلدان النامية في التغلب على القيود المهمة في تقديم القروض. وفي إطار التصدي لأوجه القصور الملموسة في الترتيبات الحالية، بدأت آليات تمويل جديدة بين بلدان الجنوب في الظهور في السنوات الأخيرة، بهدف حشد الموارد لمشاريع البنية الأساسية ومشاريع التنمية المستدامة. وفي الدورة الثالثة، ناقش الخبراء التجارب الجديدة لمصارف التنمية في بلدان الجنوب، وآفاق هذه المصارف.

١٦ - ووصف الخبراء التراكم السريع العالمي النطاق لاحتياجات العملات الأجنبية لدى البلدان النامية والصاعدة خلال العقد الأخير، واستثمار جزء من هذه الاحتياجات في صناديق الثروة السيادية لهذه البلدان. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا التراكم المذهل في انتعاش أسعار السلع الأساسية، لا سيما أسعار النفط، وتكديس الأصول الدولية من جانب البلدان غير المصدرة للسلع الأساسية التي لديها فائض كبير ومستمر في الحساب الجاري. غير أن جزءاً كبيراً من هذه الأصول مستثمر حالياً في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة. وجزءاً من الأصول الطويلة الأجل بالنقد الأجنبي، لا سيما الأصول الموجودة في صناديق الثروة السيادية، يمكن استثمارها في مصارف التنمية الإقليمية الجنوبية - أو بصورة أكثر طموحاً في أحد مصارف بلدان الجنوب - التي يمكنها تقديم قروض في جميع أنحاء العالم النامي. ويمكن أن تكون هذه الخيارات أكثر كفاءة من منظور مالي بحت، هو تنويع الحوافظ المالية، إذ إن البلدان النامية تقدم عوائد أعلى على الاستثمارات الطويلة الأجل، ولا يرتبط أداؤها الخاص بالنمو بأداء الاقتصادات المتقدمة.

١٧ - ويمكن لمصارف التنمية الجنوبية المحسنة أن تيسر عملية تنويع الصادرات في البلدان النامية، ومن ثم تزيد من استقرار الاقتصاد الكلي؛ ويمكنها أيضاً أن تعزز التجارة داخل الإقليم وفيما بين بلدان الجنوب - وبالتالي تنويع الشركاء التجاريين - وأن توفر مصدراً موثوقاً لتمويل الإنمائي الطويل الأجل اللازم بصورة خاصة خلال الأزمات، بما أن صناديق القطاع الخاص وصناديق المانحين المتعددة الأطراف مساندة بقوة للتجاهات الدورية. ويمكن أيضاً أن تعمل مصارف التنمية الجنوبية على إنشاء أسواق للعملية المحلية وهي أسواق حاسمة الأهمية لتقليل التفاوت في أسعار العملات. وأخيراً، يمكن أن تدمج هذه المصارف مصادر التمويل الخاصة التي لا تقدم عموماً التمويل الكافي للبنى الأساسية الإقليمية (بسبب عوامل خارجية)، وللإقراض، وللتكنولوجيات الخضراء، نظراً إلى أنها تمثل سلع عامة دولية.

١٨ - كما أن إنشاء مصارف إنمائية جنوبية وإقليمية يفيد بطريقة غير مباشرة الاقتصادات المتقدمة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في عام ٢٠٠٩، قد أكد أن بتعزيز أقطاب النمو المستقلة في الجنوب يمكن أن تقدم تلك المصارف إسهاماً مهماً في تحسين قدرة النظام المالي العالمي على مواجهة الأزمات المحتملة في المستقبل.

١٩- وتعمل بعض مصارف التنمية الإقليمية بالفعل في الجنوب، على مستوى بلدان المنطقة في المقام الأول، من أجل دعم مشاريع التنمية الطويلة الأجل، وتوفر هذه المصارف وقاية من التقلبات الدورية أثناء الأزمة المالية. وركز الخبراء على تجربتين في أمريكا اللاتينية، هما: مصرف الأنديز للتنمية، المعروف أيضاً بمختصره الإسباني CAF، ومصرف الجنوب، أو Banco del Sur.

٢٠- ومصرف الأنديز للتنمية هو المؤسسة المالية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تتولى حشد الموارد من الأسواق الدولية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تقديم خدمات مصرفية متعددة إلى العملاء من كلا القطاعين العام والخاص في البلدان المساهمة في المصرف. ويستهدف المصرف توطيد استقرار الاقتصاد الكلي في المنطقة، والعدالة والإدماج الاجتماعيين، والتكامل الاقتصادي والتحول الإنتاجي، والاستدامة البيئية في الأمد البعيد. وقد أطلق المصرف عملياته في عام ١٩٧٠ ولكنه نما نمواً متسارعاً جداً، لا سيما في العقدين الأخيرين. ويتباهى المصرف بأعضائه البالغ عددهم ١٨ بلداً؛ ويأتي ٩٠ في المائة من رأسماله من أمريكا اللاتينية.

٢١- ويمكن استخلاص ثلاثة دروس قيّمة من نجاح المصرف. أولها أن التزام البلدان الأعضاء عامل بالغ الأهمية: فهذه البلدان تمنح المصرف استقلالية وإدارة ذاتية، ولا تتخلف مطلقاً عن سداد التزاماتها المالية. وثاني هذه الدروس أن الاستدامة المالية عامل مهم لضمان التمويل الميسر نسبياً في الأسواق الخاصة. وثالثها أن تعزيز مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب بالاشتراك مع مصارف التنمية الأخرى في الجنوب من شأنه أن يوسع نطاق التكامل الاقتصادي إلى خارج حدود القارة.

٢٢- وقد صدّق على مصرف الجنوب، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧، خمسة أعضاء، هي: جمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وإكوادور، والأرجنتين، وأوروغواي. وهدف المصرف هو تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأعضاء بطريقة متوازنة ومستقرة؛ والحد من التباين الإقليمي؛ وتعزيز التوزيع العادل للاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء. ويعمل المصرف، بشكل محدد، على إنشاء أسواق للسندات الصادرة بالعملة المحلية لبلدان أمريكا اللاتينية، وعلى الإفراج عن احتياطات العملات الأجنبية للبلدان المقترضة من أجل استثمارها في مشاريع إنتاجية. وسلط الخبراء الضوء، خلال الدورة، على بعض الأساليب الإدارية المبتكرة المهمة التي ميّزت مصرف الجنوب. ورغم أن المصرف يُمول من مساهمات رأس المال التي تتفاوت من بلد عضو إلى آخر، على غرار معظم مصارف التنمية المتعددة الأطراف، فإنه يوزّع سلطة اتخاذ القرار بصورة أكثر مساواة بين الأعضاء، بما أن معظم قراراته تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات. علاوة على ذلك، فإن حل مشاكل العمل الجماعي المألوفة التي تؤثر في المصارف المتعددة الأطراف يكون أسهل، لوجود أوجه تماثل متعددة ورؤية إيمائية مشتركة بين البلدان الأعضاء.

٢٣- واتفق الخبراء على وجود فرصة للقيام باستثمارات عامة كبيرة في مجال التنمية لأن المصارف العامة وصناديق الثروة السيادية في بلدان الجنوب جمعت أصولاً ضخمة، لأن الثقة في آليات التوزيع الخاصة منخفضة نسبياً. واتفقوا أيضاً على الأولويات التي ينبغي لراسمي السياسات اتباعها للاستفادة من هذه الفرصة، وهي: توسيع قاعدة رأس مال مصارف التنمية الإقليمية العاملة بالفعل، وإنشاء مصارف تنمية إقليمية جديدة في المناطق التي لا تعمل بها بعد المصارف الموجودة، وإنشاء مصرف أقاليمي أكبر لبلدان الجنوب.

## هاء- التجارة والتمويل في سياق سلاسل القيمة العالمية

٢٤- أتاحت مظاهر التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العقدين الأخيرين، وما صاحبها من تخفيض تدريجي للحواجز التجارية التي تحركها السياسات، تجزئة العملية الإنتاجية إلى خطوات اقتصادية متميزة ومنفصلة جغرافياً. وأتاح ذلك فرصاً تجارية جديدة للبلدان النامية، ولا سيما التجارة في منتجات أكثر دينامية. وفي حين يُنظر عادة إلى سلاسل القيمة العالمية على أنها ذاتية التمويل، فإن تأثيرها على موازين المدفوعات ليس واضحاً، كما أن صلة هذه السلاسل بالتعميق المالي ليست واضحة. واستطلع الخبراء، في الدورة الرابعة، المسائل المتعلقة بالروابط بين التجارة والتمويل في سياق سلاسل القيمة العالمية، ونظروا في إمكانية تعزيز سلاسل القيمة في البلدان النامية من خلال التكامل والتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٥- وأشار الخبراء إلى أن فوائد سلاسل القيمة العالمية شديدة التفاوت فيما بين المناطق. فمعظم سلاسل القيمة سلاسل بين بلدان الشمال، بمعنى أن الشركات الرئيسية تنشأ في البلدان المتقدمة، وأن المنتجات النهائية تباع إلى بلدان متقدمة، بينما تجري عمليات التصنيع ذات القيمة المضافة المنخفضة في الحلقات الجنوبية من السلاسل. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد في الروابط الجنوبية مع زيادة التخصص في تقسيم الأنشطة الاقتصادية. وتضاعفت صادرات الاقتصادات النامية من المنتجات المصنعة أربع مرات وهي تساهم بنسبة ٦٠ في المائة من الزيادة الكلية في التجارة العالمية. وازدادت أيضاً حصة البلدان النامية، التي تساهم بنسبة ٥٠ في المائة من حجم تجارة الشبكات العالمية لا سيما في السلع والمكونات الوسيطة. وتستأثر آسيا بأربعة أخماس تجارة الشبكات العالمية، وتتركز أساساً على الملابس والصناعات الإلكترونية وصناعة السيارات.

٢٦- ودرس الخبراء آراء تقليدية مختلفة بشأن الفوائد المرتبطة بسلاسل القيمة وما يتصل بها من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر. ولاحظ الخبراء، أولاً، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون عادة متغيراً تابعاً في عملية النمو، بمعنى أن البلدان الناجحة هي التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس. وثانياً، أن التفاؤل الزائد بشأن تطور سلسلة القيمة نتج عن تجارب جمهورية كوريا وهونغ كونغ والصين وغيرها من اقتصادات المستوى الأول الحديثة التصنيع التي تمكّنت من التطور والتنويع بوتيرة سريعة بسبب التدخل السياسي المكثف. غير



أن بلداناً أخرى وقعت في شَرَك الدخل المتوسط، حيث حققت مكاسب كبيرة في بداية مشاركتها في السلاسل ولكنها واجهت صعوبة في الارتقاء إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، كما هو الحال، مثلاً، مع ماليزيا وتايلند وكوستاريكا. وثالثاً، أن الأمولة التدريجية للاقتصاد العالمي كان لها تأثير مهم على أداء سلاسل الإمداد والاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما خلال العقد الأخير، حيث خضع العديد من الشركات عبر الوطنية لهيمنة الاستراتيجيات الجديدة للشركات التي تركز على الربحية في الأجل القصير. ونتيجة لذلك، ازدادت صعوبة ترجمة المشاركة في السلاسل إلى فوائد اقتصادية واجتماعية للبلدان المضيفة. وبشكل محدد، دفع نقل الأعمال إلى الخارج الشركات الكبرى إلى زيادة هامش أرباحها وإلى نقل المخاطر إلى المنتجين في السلاسل.

٢٧- وأوصى الخبراء بأن تركز الاقتصادات النامية لا على كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، وإنما أيضاً على الأهداف الإنمائية الأكثر شمولاً، وعلى التنويع والتطوير التكنولوجي، بغية الاستفادة الفعلية من المشاركة في سلاسل القيمة الدولية.

٢٨- واتساقاً مع هذا التحليل، حققت سلاسل القيمة العالمية فوائد اقتصادية ملموسة، لا سيما في آسيا، وبدرجة أقل في أفريقيا. غير أن سلاسل القيمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بديلاً للسياسات الإنمائية السليمة؛ وإنما هي مكملّة للاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تنفذها أية دولة ذات توجه إنمائي. وينبغي أن تتضمن هذه السلاسل والتدفقات تدابير احتياطية ضد تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسات تهدف إلى دعم تنويع الإنتاج.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٢٩- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس: السيد جيمس مانزو (زمبابوي)

نائب الرئيس - المقرر: السيد ألفريدو سويسكوم (بنما)

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣٠- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/10). وفيما يلي جدول أعمال الدورة:

١- انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تمويل التجارة ودور المؤسسات المالية الإقليمية في تشجيع التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع

### جيم- الوثيقة الختامية للدورة

- ٣١- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على أن يُعد الرئيس موجزاً للمناقشات.

### دال- اعتماد التقارير

- ٣٢- في الجلسة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

## الحضور\*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا	الفلبين
الأردن	فنلندا
إسبانيا	فييت نام
إكوادور	قبرص
إندونيسيا	كازاخستان
أنغولا	الكرسي الرسولي
آيرلندا	كوت ديفوار
إيطاليا	كينيا
بنغلاديش	ليبيا
بنما	ليسوتو
بور كينا فاسو	ماليزيا
بيرو	مدغشقر
بيلاروس	المغرب
تايلند	ملديف
الجمهورية الدومينيكية	المملكة العربية السعودية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	موريشيوس
جنوب أفريقيا	ميانمار
زمبابوي	هايتي
سري لانكا	الهند
العراق	

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي  
الاتحاد الأفريقي

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/INF.4.

- أمانة الكومنولث  
مركز الجنوب
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:  
مركز التجارة الدولية
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة العمل الدولية  
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
مهندسو العالم  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
التحالف التعاوني الدولي  
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي  
منظمة القرية السويسرية
- ٦- وقد وُجّهت الدعوة إلى المتحدثين التالية أسماءهم لحضور الدورة:

#### الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

السيد خوسيه سيلفا مارتينو، وزير التجارة الخارجية والسياحة، بيرو  
السيد أبراهام تاكست مسكل، وزير الدولة، وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، إثيوبيا  
السيد فريدي تروخيو، مستشار اللجنة الرئاسية المعنية بالهيكل المالي الجديد، إكوادور  
السيد جان لوي إكرا، مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، الرئيس الشرفي للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية  
السيد ت. س. أ. رانغاناثان، الرئيس والمدير العام لمصرف التصدير والاستيراد الهندي  
السيد ستيفن بيك، رئيس شعبة تمويل التجارة، مصرف التنمية الآسيوي

#### الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

السيد خيرمان ريوس، مصرف الأنديز للتنمية  
السيدة ستيفاني غريفيث - جونز، الأستاذة بجامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية  
السيد ألدو كالياري، مدير مشروع Rethinking Bretton Woods Project  
السيد فيصل إسماعيل، السفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا  
السيدة سوزان نيومان، المحاضرة في الاقتصاد الإنمائي، جامعة إراسموس، روتردام